دور الوساطة المصرفية والبنية التحتية في تفعيل الشمول المالي: القطاع المصرفي في الجزائر أنموذجا

The Role of Banking Mediation and Infrastructure in Promoting Financial Inclusion: The Case of the Banking Sector in Algeria

بن مدخن يمينة*

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي– الجزائر

benmedakhene-yamina@univ-eloued.dz

بوسواك أمال

مخبر PEDAA

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي– الجزائر

amel-boussouak@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/23 تاريخ القبول للنشر:2024/05/09 تاريخ النشر:27 /2024/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية بالتعرف على دور تطور الوساطة المصرفية والبنية التحتية في الجزائر بالإضافة إلى البنية التحتية التكنولوجية الداعمة لتفعيل الشمول المالي في الجزائر، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الى جملة من النتائج تتمحور معظمها في مساهمة البنية التحتيةعلى غرار عدد الفروع المصرفية وآلات الصراف الآلي في توسيع نطاق الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها لتحقيق الوساطة البنكية. في المقابل، لم تستقد المنظومة المصرفية الجزائرية بشكل كافٍ من البنية التحتية المتاحة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي كارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية، ونقص الوعي المالي، وضعف البنية التحتية في بعض المناطق. ويمكن التغلب على هذه التحديات باتباع سياسات داعمة للوساطة المصرفية والبنية التحتية ونشر الوعي المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الوساطة المصرفية، البنية التحتية المصرفية، النظام المصرفي الجزائري.

تصنيفات JEL:G24،0 33.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of financial inclusion within the Algerian banking system by examining the role of the evolution of banking intermediation and infrastructure in Algeria, in addition to the technological infrastructure supporting the activation of financial inclusion in Algeria. Employing a descriptive analytical methodology, the study draws various conclusions, predominantly highlighting the contribution of infrastructure, including the proliferation of bank branches and ATMs, in broadening the scope of financial services and enhancing accessibility to achieve banking intermediation. Nonetheless, the Algerian banking system has yet to fully leverage the available infrastructure within the information and communication technology sector. Persistent challenges impeding financial inclusion include high banking service costs, insufficient financial literacy, and inadequate infrastructure in certain regions. These obstacles can be surmounted through the implementation of supportive policies geared towards banking intermediation, infrastructure development, and financial literacy promotion.

Keywords: banking infrastructure; technological infrastructure; financial inclusion**.**

Jel Classification Codes:G24،0 33.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

شكلت الصناعة المصرفية أحد أهم مؤشرات النهضة الإقتصادية التي ارتقت لها المجتمعات البشرية عبر تطورها، نظرا لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الإستثماروالتنمية، إذ يمكن قياس مستوى التقدم والتطور لأي مجتمع بمدى كفاءة ونجاعة نظامه المصرفي ونوعية خدماته المقدمة. ومع الإنتقال إلى عصر التكنولوجيا والمعلوماتية، ومع ظهور التجارة الإلكترونية في ضوء الإستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عرفت الصناعة المصرفية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الإستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة، وتمثلت أساسا في الإستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الإلكتروني. وفي ظل التطورات المتلاحقة باشرت الجزائر بعدة قوانين وتشريعات متفاوتة الأهمية بغية إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة للتوجهات الحديثة للشمول المالي، إلا أنها في الواقع بعيدة حتى الآن على الدول المتطورة في مجال إدماج التكنولوجيات الحديثة في الإقتصاد الوطني عموما وعلى مستوى المصارف الجزائرية خصوصا، لذا يتعين عليها النهوض بالإقتصاد الوطني من خلال خلق بنية تكنولوجية تسمح بتأهيل الإقتصاد الجزائري للنمو السريع والمتوازن مع متطلبات الشمول المالي.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي: **ماهو واقع الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري؟**

1.1. فرضيات الدراسة: لنتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** تتوافر الجزائر على البنية التحتية التي تسمح بتفعيل الشمول المالي في القطاع المصرفي.
- **الفرضية الثانية:** تتوافرالوساطة البنكية في الجزائر على المستوى الكاف لدعم الشمول المالي في القطاع المصرفي.

2.1. أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في:

- تسعى الى توضيح الدور الذي تلعبه الوساطة البنكية والبنية التحتية للقطاع المصرفي في تطوير وزيادة التعاملات المالية وذلك بتلبية احتياجات شرائح المجتمع كافة؛
- تسليط الضوء على تحليل التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري في تحقيق الشمول المالي.

3.1. الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:

- اظهار علاقة الشمول المالي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وبمتغيرات الدراسة؛
- تحديد مدى تطور الوساطة المصرفية المقدمة في القطاع المصرفي وفعاليتها في تقديم الخدمات المختلفة لفئات المجتمع؛
- ابراز واقع التجربة الجزائرية في مجال الشمول المالي من خلال معرفة تطورات العمل المصرفي.

4.1. منهج الدراسة: اعتمدتالدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالوساطة المصرفية والبنية التحتية ومؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

5.1. تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى جزئي رئيسين:

- **الاطار النظري للدراسة:** وتم تعريف متغيرات الدراسة (الشمول المالي، الوساطة المصرفية، البنية التحتية المصرفية) وإبراز أهمية الشمول المالي.
- **الإطار التحليلي للدراسة:** من خلال التطرق الى واقع الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية والبنية التحتية التكنولوجية الداعمة للشمول المالي في الجزائر.

6.1. الدراسات السابقة

دراسة غربي ناصر صلاح الدين وآخرون، 2021:"**سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية**"، حاولت الدراسة الوقوف على الآليات والإجراءات التي تسمح بتعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية من أجل مستوى رفاهية أحسن والحد من الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي، واعتمد الباحثين على الأسلوب الوصفي المناسب لعرض الإطار النظري للدراسة، والأسلوب الاستقرائي من أجل تحليل الأبعاد المتعلقة بالشمول المالي في الجزائر واقتراح الحلول المناسبة من اجل الرفع من درجته على مستوى النظام المالي والمصرفي الجزائري، توصلت الدراسة إلى ضرورة اعتماد التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية، ومحو الأمية المالية(التثقيف المالي)، وتدعيم التمويل الإسلامي، وهذا من أجل تحقيق مستويات شمول مالي أفضل. (غربي، محمد، و بومدين، 2021).

دراسة وفاء حمدوش، أيمن بوزانة،2021:"**تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2018)**"، هدفت الدراسة إلى تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري، ومدى فعالية الوساطة المصرفية المقدمة لمختلف فئات المجتمع تعزيزا لدرجة الشمول المالي وتعميما للخدمات المالية والمصرفية، وذلك من خلال دراسة التجربة الجزائرية في مجال الشمول المالي انطلاقا من معرفة تطورات العمل المصرفي وتقييم مستوى الوساطة المصرفية ، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليلي ،خلصت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز درجة الشمول المالي لفئات المجتمع الجزائري متواضعة انطلاقا من تباطؤ الوساطة المصرفية المقدمة من طرف القطاع المصرفي وعدم ارتقائها لمستجدات الصناعة المصرفية، ومحدودية مستويات مؤشرات الشمول المالي. (حمدوش و بوزانة، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2018)، 2021)

دراسة أسماء سلامي وآخرون، 2020:"**واقع البنية التحتية التكنولوجية في الجزائر**"، هدفت الدراسة إلى رصد واقع إرساء البنية التحتية التكنولوجية لقيام الاقتصاد الرقمي في الجزائر، ومدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الجزائري، واستخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مشكلة الدراسة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود بعض التحسن التقني المستمر في البنية التحتية، والذي يعود للجهود المبذولة على المستوى التقني البحت. لكن هذا التحسن ليس كما هو متوقع، حيث تبقى الصورة العامة للجزائر من حيث الاقتصاد الرقمي غير مرضية، إذ تقودنا الأرقام والأوضاع الظاهرة في البيانات إلى بعض الدلالات التي تكشف عن تأخر عام في العديد من المؤشرات، والتي عكستها الأرقام الخاصة بالمراتب التي احتلتها الجزائر مغاربيا وعالميا، حيث كانت فوق المائة في معظمها، وهذا راجع أساسا إلى عدم وجود استراتيجية واضحة في السياسات الحكومية (سلامي، أحمد، و الياس، 2020).

كل الدراسات سابقة الذكر تجمع على أهمية ودور الشمول المالي في اقتصاديات الدول ودعم توجهها نحو تنويع اقتصادياتها للتقليل من مستويات الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وتنفرد هذه الدراسة بمعالجة الفجوة بين الوساطة والبنية التحتية لتعزيز الشمول المالي، حيث تضيف هذه الدراسة مساهمات إلى الأدبيات بناء على الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة مما يحفز البحث. وتقودنا هذه المساهمات إلى مراعاة خصوصية النظام المصرفي الجزائري، وتقدم هذه الدراسة تحليلا شاملا للموضوع من خلال دراسة تحليلية مفسرة لطبيعة العلاقة بين الشمول المالي والوساطة المصرفية والبنية التحتية في النظام المصرفي الجزائري.

2.التعريف بمتغيرات الدراسة "الشمول المالي، الوساطة المصرفية، البنية التحتية المصرفية"

2. 1. الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي "Financial Inclusion" (عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة فكان عام 1993 في دراسة "(Leyshon & Thrift, 1995, p. 312)Leychon&Thtreft" الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد المصارف (مصرف كلوسوريسClosures) على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية (عبد الله، 2016، صفحة 15). وفي العام 1999استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة (بوزانة و حمدوش، 2020، صفحة 21). لاقى الشمول المالي اهتمام العديد من الهيئات والمصارف المركزية والمؤسسات الدولية، مما أدى إلى ظهور عدة تعريفات تختلف باختلاف الجهة المعرفة له تصب في مجملها في إطار واحد.

فقد عرفه البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي(Global Financial Development Report) على انه" نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان". (World Bank, 2014)ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنه:" الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". (أحمد علي، 2022، صفحة 05) والتزم مجموعة العشرين (G20) التزم قادة مجموعة العشرين بجهودهم وكثفوها لمواجهة التحدي المتمثل في تعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم.(GPFI، 2015)

أما بنك الجزائر فيعرف الشمول المالي على أنه:" إتاحة الفرصة للأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية الحد الأدنى من الوصول إلى هذه الخدمات، فهو يساهم في دمجها في الاقتصاد، تعزيز النمو والتنمية الأكثر شمولا، والحد من الفقر تعزيز التماسك الاجتماعي". ((14-15 mai 2014) 21e Conférence,)وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة". (كركار، 2019، صفحة 364).

مما سبق يتبين لنا أن للشمول المالي أهمية بالغة تنعكس من خلال اهتمام الجهات ذات الصلة والتي تتنوع ما بين منظمات ومؤسسات دولية وباحثين وأكاديميين وصناع القرار، ما يجعلنا نجد له أكثر من تعريف، وزيادة التركيز على الشمول المالي يعكس الإدراك المتزايد له في تسريع مكاسب التنمية، من خلال إتاحة أنظمة مالية شاملة توفر إمكانية أكبر لوصول كافة فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها ومحدودي الدخل، سواء كان ذلك أفراد أو مؤسسات عن طريق القنوات الرسمية لتلبية احتياجاتهم المالية، مثل الادخار، الاقتراض، التأمين، والاستثمار، بأسعار مناسبة وذات جودة وبأسلوب ملائم يحفظ كرامة العملاء، لتفادي لجوء هؤلاء إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والإشراف، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

2.2. الوساطة المصرفية

تعتبر الوساطة المصرفية أهم أنواع الوساطة المالية، حيث النشاط الرئيسي للبنوك التجارية هو القيام بعملية الوساطة مابين المودعين والمقترضين (زيتوني، 2023، صفحة 40)، حيث تمارس المصارف على اختلاف اشكالها أنواع مجموعة متنوعة من الوظائف، ومن ابز الوظائف هي التي تعتمد على الوساطة او التمويل المباشر التي تتميز بها المصارف عن بقية المؤسسات المالية الأخرى، حيث كشفت التجارب المكتسبة من الأزمة المالية الأخيرة بوضوح تام عن حدود عملية إلغاء

القيود التنظيمية. فبدلا من الثقة في الأسواق المالية المثالية، تبدو إعادة الوساطة أو "الخدمات المصرفية المملة" بديلا أكثر ملاءمة مع تطورات العصر. (Schackmann-Fallis، 2018).

3.2.البنية التحية المصرفية

تشير البنية التحتية المصرفية الى جميع الوسطاء الماليين الذين يعملون في اطار هيكل معين أو محدد، من خلال هذا الهيكل أو البنية يتم تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستمارات التي تمثل الأساس الائتماني لاقتصاد الوطني. (Munacinga C, 2021, p. 134)، وتأسيسا على ذلك فان الهيكل المصرفي يتحدد بناءا على قوانين أو عمودين راسخين أساسيين هما الأساس التكنولوجي والاساس التشريعي (أي البنية التحتية التكتولوجية والبنية التحتية التشريعية). ولتحقيق اعلى مستويات الوساطة المصرفية ويجب توضيح كيفية -الجدول رقم 01 ادناه- يوضح المستوى الوسيط للبنية التحتية الخدمات المصرفية- من جهة ومن جهة اخرى يعد الاستثمار في البنية التحتية التي تدعم الأسواق التكميلية أمرا بالغ الأهمية ومن المرجح أن يكون له تأثير أكبر على تقنين الائتمان من توفير الائتمان المباشر للشركات الصغيرة. (Helms, LA FINANCE -Construire des systèmes financiers inclusifs, 2006, pp. 66-64)

جدول 1: علاقة البنية التحتية بالوساطة المصرفية

البنية التحتية		نظام الدفع والتسوية، مركزية المخاطر
الشفافية والمعلومة	الوساطة للخدمات المصرفية	نظام المعلومات والتسيير، الرقابة الداخلية، التنقيط، التدقيق، الاشراف والمتابعة
خدمات الدعم التقني		التكوين المختص، المعلومة
الجمعيات والشبكات المهنية		متابعة المردودية، الاعلام الالي.

Source Helms, B. (2006). LA FINANCE -Construire des systèmes financiers inclusifs-. Canada.P66

3. أهمية الشمول المالي وعلاقته بمتغيرات الدراسة

يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي من خلال التركيز على تفعيل دور الوساطة المصرفية وتعزيز البنية التحتية حيث يمكن ان نحدد العلاقة بين متغيرات الدراسة بإبراز أهمية الشمول المالي ومدى ارتباطه بالمتغيرات الاقتصادية الكلية:

1.3. الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

أثبتت عدة دراسات ان هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لاتزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. (كركار، 2019، صفحة 364)بتفعيل دور الوساطة المصرفية من خلال تعزيز البنية التحتية يؤدي الى تحقيق الاستقرار للبنوك اصافة الى ذلك فان الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المصرفية من خلال العمل على تنويع منتجاتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية بالاعتماد على تطوير البنية التحتية التكنولوجية. (M. Mostak Ahamed, Is financial inclusion good for bank stability? International evidence, 2019, p. 414)

2.3. الشمول المالي يحقق أهداف التنمية المستدامة

ونجد أن زيادة الشمول المالي يرتبط ببيئة تمكينية أفضل للوصول إلى الخدمات المالية، مثل انخفاض التكاليف المصرفية وزيادة القرب من الفروع. كما أن تعزيز الحقوق القانونية والاستقرار السياسي مهمان أيضا بالنسبة للإدماج. وقد ركزت مجموعة متزايدة من الأبحاث على التأثيرات المفيدة للأفراد، مما يوفر مبررا اقتصاديا وسياسيا للسياسات الحكومية لتعزيز الشمول المالي. وعلى وجه الخصوص، تكون الأدلة أكثر إقناعا عندما يتعلق الأمر باستخدام الحسابات المصرفية. إن وجود حساب مصرفي يزيد من الادخار، وتمكين المرأة والاستهلاك والاستثمار الإنتاجي لرواد الأعمال. (Franklin Allen، 2016).

3.3. الشمول المالي يهتم بالجانب الاجتماعي

ان التقارب بين الإدارة الاجتماعية ورفاهية الأسرة والشمول المالي ليس مجرد مفهوم مجرد؛ فهو ضروري للنجاح الاقتصادي واستقرار البلدان. ومن ثم، فإن الهدف من هذه الدراسة هو تقديم وجهات نظر هامة يمكن أن تؤثر على تطوير الخطط من أجل صين أكثر عدالة وأكثر ثراء، بما يتماشى مع تفاني الأمة في كل من الحيوية الاقتصادية والوحدة الاجتماعية. (Haomeng Xi, 2024, p. 12)وذلك من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. (غزال و بركات، 2020، صفحة 48).

4.3. يؤدي الشمول المالي إلى أتمتة النظام المالي

يستخدم الشمول المالي منصات رقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية لمنح الأفراد والشركات إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، ويمكن أن يصل إلى الأشخاص في المناطق النائية والمحرومة حيث لا تتوفر المؤسسات المصرفية التقليدية، ومن خلال هذه القنوات عبر الإنترنت، يمكن للأفراد والشركات الوصول إلى الموارد والخدمات المالية الحيوية، مثل الائتمان والتأمين وأنظمة الدفع، مما يزيد من قدرتهم المالية واستقرارهم . (Muhammad Suhrab, 2024, p. 02) إذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من مستخدمي الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم في القرن الواحد والعشرين. (كمال كاضم و ريام فاضل، 2016، صفحة 48).

5.3. تحسين الوساطة المصرفية بين المدخرين والمستثمرين

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، انتقد الباحثون عدم قدرة الوسطاء الماليين على تنويع المخاطر عبر القطاعات. ويؤكدون على ضرورة الشمول المالي الذي يساعد في تنويع المخاطر ويساهم في التنمية المالية المستدامة للبلد. وبالمثل، تسلط الدراسات الحديثة الضوء على أهمية التدخلات الحكومية في تحقيق نظام مالي مستقر. قناتين يمكن للحكومات من خلالهما التأثير على العوامل الاقتصادية، وخاصة القطاع المصرفي: صياغة السياسات والتدخل المباشر. (Abe de Jong, 2022, p. 14) حيث يؤدي إلى اتساع قاعدة عملاء المصرف إلى زيادة درجة التفاؤل في مؤشرات ميزانية المصرف فيما يتعلق بالتوجه نحو أنشطة استثمارية جديدة. (عارف، 2020، صفحة 280)

4.الإطار التحليلي للدراسة

1.4.مؤشرات الوساطة المصرفية

كما كان عليه الحال في سنة 2021، تطورت مؤشرات الوساطة المصرفية والعمق المالي والصلابة ومردودية القطاع المصرفي، بصفة عامة، بطريقة مستحسنة، ففي نهاية 2022 شهد نشاط الموارد المجمعة من طرف المصارف العمومية في إجمالي موارد القطاع المصرفي هيمنة بنسبة86,5% مقابل84,6% نهاية2021.أما عن الموارد المجمعة من طرف المصارف

الخاصة فقد تراجعت بحوالي 1,9% من إجمالي الموارد لدى القطاع المصرفي، منتقلة بذلك من 15,4%نهاية2021 الى13,5% نهاية2022. أما فيما يتعلق بإجمالي الودائع، فيظهر تطور إجمالي ودائع المؤسسات والهيئات العمومية الأخرى نهاية2022 شبه مماثل لعام 2021 حيث ارتفعت الودائع بنسبة30,4% مقابل31,3% نهاية عام 2021، بالإضافة إلى أنها تمثل37,6% من إجمالي الودائع المصرفية المجمعة مقابل 33,6% نهاية 2021.

1.1.4. المصارف والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر

من خلال المعطيات المتاحة من طرف بنك الجزائر تمكنا من جمع المعطيات التالية حول تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر بين سنتي2018و2022 نلخصه في الجدول التالي:

جدول 2: تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر للفترة 2018-2022.

المصارف	2018	2019	2020	2021	2022
1. المصارف	**20**	**20**	**20**	**19**	**20**
المصارف العمومية	**06**	**06**	**06**	**06**	**07**
المصارف الخاصة	**14**	**14**	**14**	**13**	**13**
2.المؤسسات المالية	**08**	**08**	**08**	**08**	**08**
المؤسسات المالية العمومية	**06**	**06**	**06**	**06**	**06**
المؤسسات المالية الخاصة	**02**	**02**	**02**	**02**	**02**
3.المجموع	**28**	**28**	**28**	**27**	**28**

المصدر:من إعداد الباحثتان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/سبتمبر 2023.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مع نهاية 2022،يضم النظام المصرفي الجزائري، 28بنكا ومؤسسة مالية وتجدر الإشارة إلى أن اثنتا عشر 12 من هذه المصارف تقدم منتجات وخدمات مالية إسلامية، وتتوزع هذه المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها نهاية2022 إلى: 07 بنوك عمومية، 13 بنكا خاصا برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكا مختلط رأس المال مؤسستان02 ماليتان عموميتان، 05 مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي من بينها03عمومية، تعاضديه واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية سنة2009، صفة مؤسسة مالية.

2.1.4.تطور عدد الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني

جدول 3: تطور القطاع المصرفي المالي ومراكز الصكوك البريدية الجزائري(عدد الوكالات) للفترة 2018-2022

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
أ. المصارف	1541	1567	1577	1604	1626
منها: الوكالات المخصصة في الصيرفة الإسلامية.	**44**	49	53	58	69
المصارف العمومية	**1160**	1177	1188	1202	1226
منها: الوكالات المخصصة في الصيرفة الإسلامية	-	-	**01**	**02**	**10**
المصارف الخاصة	**381**	390	389	402	400
منها: الوكالات المخصصة في الصيرفة الإسلامية	**44**	49	52	**56**	59
ب)المؤسسات المالية	**92**	91	96	98	99
المؤسسات المالية العمومية	**76**	75	79	80	81
المؤسسات المالية الخاصة	**16**	16	17	18	18
ت)مجموع المصارف والمؤسسات المالية	**1633**	1658	1673	1702	1725
ث)مركز الصكوك البريدية	**3811**	3862	3984	4055	4143
ج)مجموع المصارف ومركز الصكوك البريدية	**5352**	5429	5561	5659	5769

المصدر:من إعداد الباحثتان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/ سبتمبر 2023.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تزايد مستمر من سنة لأخرى في عدد الوكالات المفتوحة والموزعة عبر التراب الوطني، كما يمكن ملاحظة هيمنة المصارف العمومية لاتزال متواصلة على الساحة المصرفية الجزائرية مقارنة بالمصارف والمؤسسات المالية الخاصة. في نهاية2022 ضمت شبكة المصارف في الجزائر1626 وكالة منها1226 وكالة تابعة للمصارف العمومية و400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة، وعلى مستوى اجمالي المصارف نجد69 وكالة مخصصة للتمويل السلامي نهاية2022 مقابل 58 وكالة نهاية2021، وقد خصصت المصارف العمومية من جهتها10 وكالات للتمويل الاسلامي.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها99 وكالة نهاية 2022 مقارنة ب98 وكالة نهاية2021، وعلى العموم سجل اجمالي وكالات النظام المصرفي والمؤسسات المالية لعام 2022، 1725 وكالة مقارنة ب1702 وكالة عام2021 بمعدل وكالة01واحدة لكل26551 شخص، إلا أن هذا الرقم يظل بعيدا عن المعايير الدولية إذ يقدر المعدل العالمي للوكالات المصرفية مقارنة بالكثافة السكانية بوكالة لكل 10000 نسمة حسب نموذج Cameron، بينما يبلغ هذا المعدل في الجزائر وكالة واحدة لكل 26551 نسمة نهاية عام2022. وتستدعي هذه الوضعية إيجاد حلول لخلق وكالات بنكية جديدة لكل مناطق الوطن عن طريق آليات للبنك، تقضي بضرورة توسيع شبكتها الوطنية وتحسين الإدماج المالي للسكان وذلك من خلال تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية واستعمال وسائل الدفع الجديدة وفتح شبابيك مخصصة للمالية الإسلامية . باعتبار أن هذه التدابير تدخل في إطار إيجاد بدائل للاقتصاد وتشجيع المصارف على تقديم منتجات جديدة تساهم في التنمية وتواكب متطلبات المجتمع.

2.4.تطور البنية التحتية للقطاع المصرفي في الجزائر

بذلت الجزائر في السنوات الماضية العديد من الجهود لتوفير بنية تحتية مصرفية ودعم قطاع تكنولوجيا المعلومات وتأسيس بنية تحتية قوية، وذلك لتوجه الدولة نحو التحول الرقمي للحاق بركب العالم المتقدم، ومن أهم هذه الجهود:

1.2.4. نظام الدفع الإجماليARTS

لقد حدد النظام رقم 05-04 في 13أكتوبر 2005 نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، وهو نظاما للتسوية بين المصارف، ويعرف هذا النظام بأنه " نظام يخص أوامر الدفع التي تتم بين المصارف باستخدام التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة وللدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام". (تومي، 2017، صفحة 446)ومن خلال المعطيات المتاحة في تقرير بنك الجزائر 2022 نوضح في الجدول الموالي، نشاط نظام الدفع الإجمالي للمبالغ الكبيرة خلال سنة2022.

جدول 4: نشاط نظام الدفع الإجمالي للمبالغ الكبيرة خلال سنة2022 (حسب طبيعة العملية)

(الوحدة: مليار دينار)

الطبيعة الخاصة بالعمليات	الحجم	نسب من حيث الحجم(%)	القيمة	نسب من حيث القيمة(%)
عمليات البنك المركزي(1+2+3+4)	87555	22,09	43333,454	52,89
عمليات خاصة بالنقدية(1)	**1467**	**0.37**	**14920.323**	**18.21**
عمليات خاصة بالنقود الورقية(2)	**56868**	**14.35**	**7205,793**	**8.79**
عمليات خارجية(3)	**26261**	**6.62**	**14965.345**	**18.27**
العمليات على القيم الحكومية(4)	**2959**	**0.75**	**6241.993**	**7.62**
عمليات بنك - لبنك	**303023**	**76.46**	**25658.267**	**31.32**
البنك المركزي_بنك الجزائر	**6327**	**1.6**	**883.046**	**1.08**
مشاركين أخرين	**296696**	74.86	24775.221	30.24
الأرصدة لأنظمة الخارجية	**5765**	1.45	12937.419	15.79
نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض	**5544**	1.40	12933.138	15.79
نظام الدفع-تسوية الأوراق المالية	**221**	0.05	4.281	0.00
مجموع العمليات المعالجة خلال 2022	**363894**	-	71090,145	-
معدل النمو	-	8.92	15.25	-
متوسط يومي في 2022 (252 يوم عمل مفتوح)	**1573**	-	325.116	-

المصدر:من إعداد الباحثتان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/ سبتمبر 2023.

في العام2022 ، عالج نظام الدفع الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلةARTS حوالي396 343 عملية تحويل مقابل 363 894 عملية تحويل في 2021، أي بارتفاع معتبر ومحسوس بنسبة8,92% من حيث الحجم وبنسبة15,25% من حيث القيمة، بمتوسط يومي قدر ب1573 عملية تحويل بقيمة325,116 مليار دينار سنة2022 مقابل 1450 عملية تحويل بقيمة283,228 مليار دينار خلال سنة 2021. سجلت التحويلات من بنك لبنك خلال سنة الدراسة نسبة76,46% من الحجم الاجمالي للعمليات مقابل22,09% بالنسبة للبنك المركزي، ونسبة1,45% بالنسبة لأرصدة الأنظمة الخارجية، مثلت عمليات البنك المركزي من حيث القيمة52,89% من اجمالي مبلغ التحويلات التي تمت معالجتها بهذا النظام بينما مثلت العمليات من بنك لبنك وأرصدة الأنظمة الخارجية 31,32% و15,79% على التوالي.

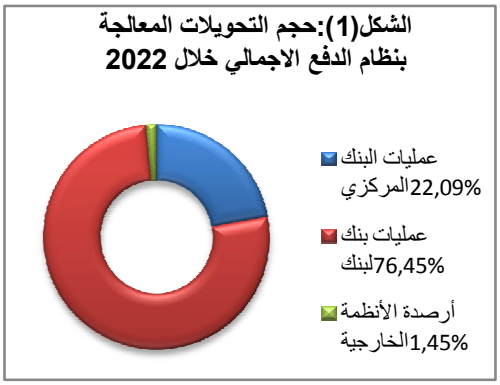

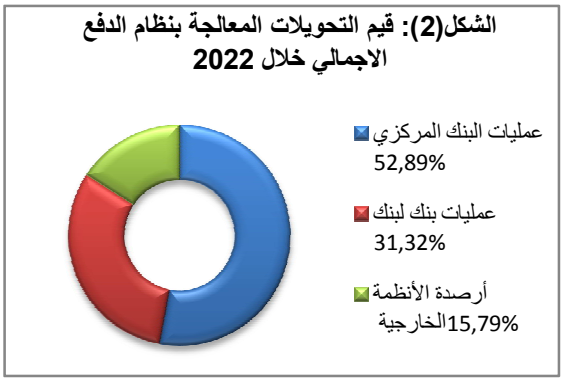

المصدر:من إعداد الباحثتان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/ سبتمبر 2023.

2.2.4.نظام المقاصة الالكترونيةATCI:

تأسست خدمات المقاصة الآلية سنة 1960، حيث يتم من خلالها تسوية دائنية ومديونية المصارف من خلال تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص و هيئات أخرى في أي فرع و لأي مصرف، وعموما تعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (بيانات، صور ورموز الشيك) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة في البنك المركزي، وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

لقد تم تطوير نظام المقاصة الالكترونية كنظام مكمل لنظام ARTS ، يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام(صكوك، تحويل، إقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات المصرفية) وذلك بإستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (scanners)والبرمجيات المختلفة، تحت إشراف البنك المركزي. (كريمو و بن دعاس، 2016، الصفحات 56-57).

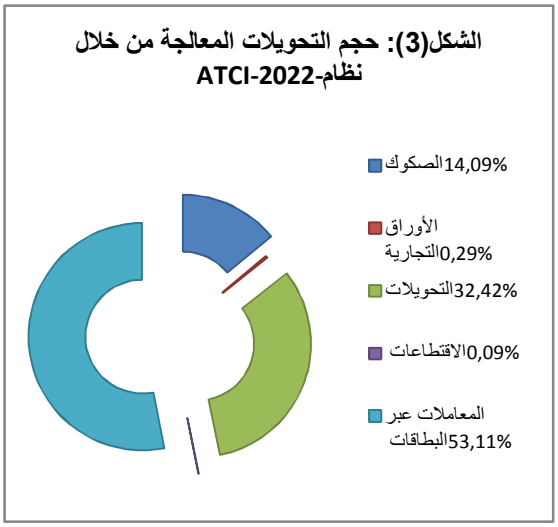

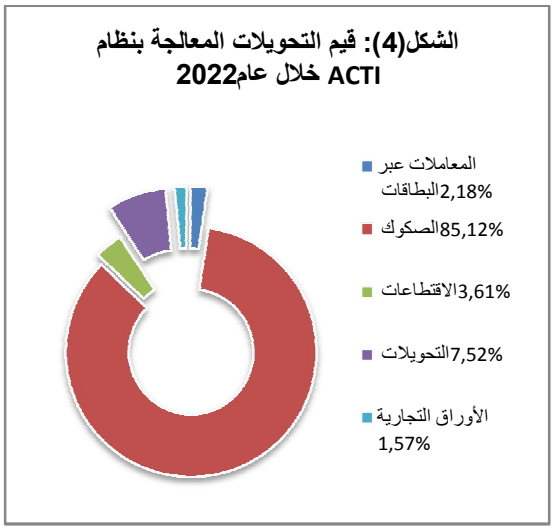

المصدر:من إعداد الباحثتان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/ سبتمبر 2023.

مثلت المعاملات عبر البطاقات والتحويلات التي تمت مقاصتها الكترونيا سنة 2022 الحصص الأكبر بنسب تساوي 53,11% و32,42% على التوالي، من الحجم الاجمالي لوسائل الدفع المتبادلة مسجلة ارتفاع قدره 14,39% من حيث الحجم و12,16% من حيث القيمة مقارنة بسنة2021، ومن الملاحظ أن وسائل الدفع ذات الطابع الأساسي الالكتروني عززت هيمنتها في سوق المدفوعات عكس الوسائل الورقية التقليدية(الشيكات والأوراق التجارية)، كذلك ارتفعت قيمة الصكوك التي تمت مقاصتها الكترونيا سنة 2022، بحصة تعادل 85,12%. سجل نظام المقاصة الالكترونية خلال سنة 2022، معدل رفض ضعيف قدر ب 0,41% من حيث الحجم و1,98% من حيث القيمة، والجدير بالذكر أن نشطاء الساحة المصرفية(المصارف، بريد الجزائر، والخزينة العمومية) يعملون على الدخول في علاقة موسعة مع مشغل نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات، مركز ما قبل المقاصة الالكترونية مابينالمصارف(شركة ذات أسهم)، وقد وضع حيز التنفيذ والإنتاج مشروع إزالة وتحييد التعامل المادي بالأوراق التجارية قبل نهاية عام 2023. (بنك الجزائر، سبتمبر 2023)

إجمالا ارتفعت أدوات الدفع بالمقاصة الالكترونية سنة2022 بمعدل 14,39% من حيث الحجم مقارنة بسنة 2021 وذلك راجع للنمو الكبير المسجل من طرف المعاملات بالبطاقات، الاقتطاعات والتحويلات على حد سواء. ويرجع ذلك الى جائحة COVID-19 التي أدت إلى تسريع التحول نحو المدفوعات الرقمية، حيث سعى الافراد إلى تجنب التعامل مع النقود

الورقية للحد من انتشار الفيروس. ولقد أدى الإغلاق إلى ازدياد الاعتماد على التجارة الإلكترونية، والتي تتطلب استخدام أدوات الدفع الإلكترونية.

3.2.4. المدفوعات باستعمال البطاقات:

من حيث التطور، كما يوضح الجدول أدناه، سجلت المدفوعات عبر البطاقة المصرفية تطورات معتبرة وصلت إلى 53,85 ٪ من حيث الحجم و 47,75 ٪ من حيث القيمة.عرف الدفع عن قرب عبر محطات الدفع الإلكترونية نفس الاتجاه التصاعدي في 2018، مسجلا تطورا مهما من حيث الحجم ومن حيث القيمة، ليمثل 44,04 ٪ و 56,36٪، على التوالي. كذلك، عرف الدفع عن بعد أو ما يسمى بالدفع عبر الانترنت ارتفاعا ب 63,33 ٪ من حيث الحجم و 23,20 ٪ من حيث القيمة.

جدول 5: تطور المعاملات باستخدام البطاقة المصرفية (الوحدة: الحجم بالألف عملية والقيمة بملايير الدينارات).

طبيعة العملية	2021		2022		معدل النمو(%)	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم(%)	القيمة(%)
السحب عبر الصراف الآلي	21.50	413.55	25.28	414.47	17.57	0.22
الدفععبر البطاقات	2.35	14,12	3,879	24.232	64.71	71.59
بما في ذلك الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية	2.349	14.104	2.15	18.55	8.47	31,54
بما في ذلك الدفع عبر الانترنت	0.006	0.018	1.729	5.680	15.69	62.41
استرداد الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية	0.009	0.078	0.013	0.130	44.44	66.67
مجموع المعاملات باستخدام البطاقات	23,867	427.758	29.173	438.834	22.23	2.59

المصدر:من إعداد الباحثتان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/ سبتمبر 2023.

خلال سنة 2022 عرفت عمليات السحب عبر الصراف الآلي والدفع باستخدام البطاقات، ارتفاعا كبيرا من حيث الحجم والقيمة والذي يمكن تفسيره بتوجه عملاء كل من المصارف وبريد الجزائر وانحيازهم لاستخدام البطاقات بين المصارف مقارنة بوسائل الدفع الأخرى. فيمكن الإشارة ان حيث حفزت جائحة كرونا على استعمال البطاقاتبمختلف أنواعها، كذلك سجلت عمليات السحب عبر الصراف الآلي نموا وصل إلى 17,57% من حيث الحجم و0,22%من حيث القيمة. أما بالنسبة لعمليات الدفع باستخدام البطاقات المسجلة سنة2022 فقد تم تسجيل 3,879 مليون معاملة من طرف كل المصارف وبريد الجزائر مقابل 2,355 مليون معاملة سنة 2021، أي بمعدل نمو يصل إلى 64,77% من حيث الحجم و 71,59% من حيث القيمة. إلا أنه وعلى الرغم من أن هذا التزايد يعتبر معتبرا فهو يبقى بعيدا عن النتائج المتوقعة من طرف السلطات الحكومية من خلال قانون التجارة الالكترونية الصادر في ماي2018 والذي نستنتج انه يتلاءم مع متلطلبات السوق المالي والتطور المصرفي في الجزائر اذا ما تم الالتزام به.

5.مساهمة الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي في تفعيل الشمول المالي في الجزائر:

إن الافتقار إلى آليات الشمول المالي يؤدي بالبعض إلى اللجوء إلى الوسائل والقنوات الغير رسمية، فالجزائر من الدول التي تعاني من ارتفاع متزايد لنسبة الإقصاء المالي والذي قدره بنك الجزائر نهاية 2017ب4675 مليار دج أي ما يعادل 33%

من الكتلة النقدية M2، حيث دق بنك الجزائر ناقوس الخطر وضرورة تجنيد كل الامكانيات لامتصاص هذه الاموال واستثمارها بدل اللجوء الى الاستدانة الخارجية او التمويل غير التقليدي.

1.5. البنية الفوقية المصرفية (القوانين والتشريعات) المعززة للشمول المالي في الجزائر

تعتبر الجزائر من ضمن مجموعة الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي التي تصنف ضمن المجموعة الثانية عالميا إلى جانب كل من لبنان، الأردن، فلسطين، المغرب وتونس حيث تتراوح معدلات الشمول المالي في هذه المجموعة ما بين 24%و62% وفقا لمؤشر الشمول المالي العالمي، وتولي السلطات الوطنية أولوية لهذا النهج من خلال القوانين والتشريعات بدءا بالمادة 35 مكرر من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013،المتضمن قانون المالية لسنة 2014، والتي تنص على ضرورة أن يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات المصرفية قصد تشجيع الشمول المالي، من خلال الانتشار والتواجد المنتظم للبنوك والمؤسسات المالية بغية تقريبها للمواطنين. (عماني، حمدوش، و كيحلي، 2020) واستمر دعم هذا النهج مع التعليمة رقم 1 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية مباشرة لقطاع المصارف لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعيا نحو الاستدامة.

وفي مرحلة حديثة تدعم هذا النهج من خلال التعليمة رقم 02 المؤرخة في 19 جوان 2018،المقدمة من طرف بنك الجزائر والمتعلقة بتدابير تكميلية جديدة في مجال الشمول المالي فيما يتعلق بادخار االفراد بالعملة االجنبية، من خالل تحرير عملية فتح حساب بالعملة الصعبة. (الجزائر، تقرير بنك الجزائر 2018، 2022)

في سنة2020، أصدر بنك الجزائر عدة لوائح تنظيمية هادفة إلى تعزيز الشمول المالي، كرست التعاملات المصرفية الإسلامية، التنظيم رقم 2020/01 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية والتي يتعين على المصارف إبلاغ زبائنها بها وتحديدها عند فتح الحسابات. كما أصدر بنك الجزائر خلال سنة 2020 كذلك تم اصدار مذكرة إعلامية في 24مارس2020 تنبه المصارف والمؤسسات المالية إلى ضرورة تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع الغير نقدية، خاصة الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية. (بقبق، 2022، صفحة 169)

ولعل آخرها اللائحة التنظيمية لقانون النقدي المصرفي الصادرة في 2023 والمتعلقة بتعيير شامل في أهداف قانون البنكي وذلك بتشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص تحديدا منح البطاقات المصرفية، ودفاتر الشيكات للعملاء، استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية وأجهزة الصراف الآلي والدفع بالبطاقات المصرفية، بالإضافة إلى تزويد التجار بمحطات الدفع الالكترونية دون رسوم إضافية(القانون النقدي والمصرفي، 2023)، حيث نستنتج ان هذه بادرة طيبة لتفعيل الشمول المالي من خلال تحسين القوانين الداعمة له. و من المتوقع أن تساهم هذه اللائحة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال:

- **تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية**: ستقلل خدمات الوسطاء المعتمدين المجانية وتزويد التجار بمحطات الدفع الإلكترونية دون رسوم إضافية من تكلفة استخدام الخدمات المصرفية، مما يجعلها أكثر سهولة وبأسعار معقولة للعملاء.
- **زيادة سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية:** ستشجع هذه اللائحة على انتشار استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية خاصة في المناطق الريفية، حيث قد لا تكون الخدمات المصرفية التقليدية متاحة بسهولة.
- **زيادة تحفيز التجار على قبول المدفوعات الإلكترونية:** ستشجع هذه اللائحة التجار على قبول المدفوعات الإلكترونية، مما يوفر للعملاء المزيد من الخيارات للدفع.

2.5. قراءة في أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

1.2.5. مؤشر ملكية بطاقة خصم أو ائتمان للبالغين

بالنسبة للأفراد البالغين الذين يملكون بطاقة خصم أو ائتمان في الجزائر لسنة 2020 فهي تظهر في الجدول الموالي:

جدول 6: النسبة المئوية للبالغين (+15) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان عام 2020.

الفئة	الجنس		العمالة والبطالة		السن		المستوى التعليمي		المستوى المعيشي	
	ذكر	أنثى	العاملين	البطالين	15-24	≥25	ابتدائي أو أقل	ثانوي أو أكثر	أفقر40 %	أغنى60%
2020	34.46	13.04	39.19	10.66	13.75	27.80	13.50	28.52	14.58	29.95

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الموقع:https://globalfindex.worldbank.org/، 2022

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن امتلاك بطاقات خصم أو ائتمان يختلف من فئة إلى أخرى، حيث تعكس نسب ملكية هذه البطاقات مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الالكترونية.

2.2.5. مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي(ATMs): تتيح أجهزة الصراف الآلي لعملاء المصارف الوصول الى حساباتهم المصرفية بطريقة آمنة ويتم نشرها من طرف المصارف لدى فروعها وفي الاماكن العامة، والجدولين المواليين يظهران عددها وانتشارها في الفترة مابين 2014و2022.وفقا لمؤشرات التمويل العالمي 2021 الصادرة عن البنك الدولي، يبلغ متوسط عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 شخص بالغ 136.6 جهازا على مستوى العالم.

جدول7: عدد اجهزة الصراف الآلي(ATMs)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العدد	2124	2365	2463	2658	2814	2789	2826	2868	2532

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الموقع:https://globalfindex.worldbank.org/، 2022

يظهر الجدول(7) تطور عدد اجهزة الصراف الآلي في النظام المصرفي الجزائري، اذ يتراوح عددها بين 2124 سنة2014 و2532 سنة 2022، وهو عدد يظهر ضعف البنية التحتية المصرفية في الجزائر، وضعف التغطية المصرفية مما يعكس تدني معدل الشمول المالي في الجزائر.

جدول 8: عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000بالغ

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العدد	**7,61**	**7,67**	**8,68**	**9,21**	**9,61**	**9,39**	**37'9**	**9,36**	**8,13**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الموقع:https://globalfindex.worldbank.org/، 2022

يظهر الجدول(8) عدد أجهزة الصراف الآلي لكل100 ألف شخص بالغ، حيث سجلت 2014معدل 7,61جهاز صراف آلي لكل 100 ألف بالغ، ومع تطور هذا المعدل سجل سنة 2022 معدل 8,13 جهاز صراف آلي لكل 100ألف بالغ، ومع ذلك يبقى هذا المعدل ضعيف مقارنة بالمعدلات العالمية وهو يعكس ضعف التغطية المصرفية وتدني معدلات الشمول المالي بالجزائر.

3.2.5.مؤشر الفروع المصرفية لكل 100000شخص بالغ

جدول9: عدد الفروع المصرفية لكل 100000 ألف بالغ

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الفروع المصرفية	5.2553	5.3037	5.3047	5.2708	5.338	5.3482	5.3028	5.3054	5.2884

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الموقع:/https://globalfindex.worldbank.org،2022

الجدول (9) يظهر تطور عدد الفروع المصرفية لكل 100000 شخص بالغ في النظام المصرفي الجزائري في الفترة ما بين 2014 و2022، حيث تراوحت بين 5,2553 و5,2884 فرع لكل 100000 ألف بالغ، وهو عدد يعكس ضعف البنية التحتية المصرفية في الجزائر ويظهر ضعف التغطية المصرفية فيها ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي في الجزائر.

ومنه بناءا على المؤشرات السابقة الذكر، يتبن لنا وجود ضعف في البنية التحتية المصرفية في الجزائر بسبب قلة عدد أجهزة الصراف الآلي تؤدي إلى ضعف التغطية المصرفية، مما يعيق وصول الخدمات المصرفية إلى جميع المواطنين، خاصة في المناطق الريفية. وبالتالي يساهم ضعف التغطية المصرفية في انخفاض معدلات الشمول المالي في الجزائر، أي نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الرسمية.

6.خاتمة:

يستند القطاع المصرفي على بنى تحتية، تسمح بالربط بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الجزائري، وتتميز البنية التحتية المصرفية والتكنولوجية بالتنوع بسيط، المرتبط بنوع الخدمات المحدودة المقدمة للبنوك العمومية وبالإطار القانوني المدرجة فيه، فلقد شهدت البنية التحتية المصرفية تطورات، نتجت عن تبني الجزائر لإستراتيجية وطنية للشمول المالي،الا ان الاتجاه الأساسي الان يكمن في تفعيل البنية الفوقية من خلال حسن التطبيق للقوانين التشريعات التقدية، ومنه نستخلص خطا فرضية الدراسة الأولى: **تتوافر الجزائر على البنية التحتية التي تسمح بتفعيل الشمول المالي في القطاع المصرفي**، ومن جهة أخرى، وتعتبر مساهمة القطاع المصرفي في الجزائر كمطلب أساسي لتفعيل الشمول المالي لشرائح المجتمع ضعيفة تعكس محدودية مستويات الوساطة المصرفية وعدم ارتقائها لمستجدات الصناعة المصرفية، وكذا قصور الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية لتوسيع دائرة الخدمات المالية والمصرفية لتعميق درجة الشمول المالي في الجزائر. ومنه نثبت خطأ الفرضية الثانية والتي نصت على **توافر الوساطة البنكية في الجزائر على المستوى الكاف لدعم الشمول المالي في القطاع المصرفي.**

مما سبق يمكن ذكر أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- ✓ يشهد القطاع المصرفي الجزائري منافسة احتكارية على الساحة المصرفية سواء كان ذلك في جمع الموارد او في منح الائتمان والتي توضح مدى تركز النشاط في يد عدد قليل من المصارف العمومية مما يحد من تطور الخدمات المصرفية كما ونوعا مما يضعف الشمول المالي.
- ✓ يعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف معدل الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي سواء كان ذلك في عدد الصرافات الآلية أو عدد الفروع المصرفية المنتشرة عبر التراب الوطني، كما سجل عدد متواضع في امتلاك بطاقات الدفع ما يدل على قلة الوعي والثقافة المصرفية.

✓ عدم ارتقاء الوساطة المصرفية لمستجدات الصناعة المصرفية. حيث يواجه القطاع المصرفي الجزائري تحديات في مواكبة التطورات العالمية، مثل انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية واستخدام التكنولوجيا المالية، مما اضعف قدرة القطاع على جذب العملاء الجدد وتقديم خدمات ميسورة التكلفة.

واستنادا للنتائج سابقة الذكر تقدم التوصيات التالية:

- تشجيع المصارف على توسيع شبكة فروعها وابتكار تقنيات جديدة للوصول الى الخدمات المصرفية وجذب أكبر عدد من المتعاملين خاصة في المناطق النائية والبعيدة عن المدن وتشجيع المنافسة بين المصارف الذي من شأنه تعزيز قدرتها التنافسية وتقديم أفضل الخدمات.
- توفير البنية التحتية المصرفية الملائمة لوصول الخدمات المالية والمصرفية لكافة شرائح المجتمع الجزائري، وذلك من خلال العمل على زيادة انتشار أجهزة الصراف الآلي عبر كافة التراب الوطني.
- الاهتمام بالثقافة المالية للأفراد وزيادة الوعي المالي للمستهلك خاصة في الأوساط التي لا تملك مستويات تعليم عالية.
- ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة وتعزيز صلاحيات بنك الجزائر باعتباره أكثر الجهات ملائمة لقيادة وتوجيه جهود توسيع نطاق الشمول المالي كمتغير أساسي ضمن الاصلاح المصرفي.

6. قائمة المراجع:

1. 21e Conférence, d. G. ((14-15 mai 2014)). Rôle des banques centrales dans la promotion de l'inclusion financière : référence au cas de l'Algérie . Dakar.
2. Abe de Jong, A. Z. (2022, September). Reaching out to the unbanked: The role of political ideology in financial inclusion. Journal of International Money and Finance, Volume 126, 14.
3. Asli Demirguc-Kunt,Leora Klapper,Maria Soledad Martinez Peria Franklin Allen) .July, 2016 .(The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts .Journal of Financial Intermediation ،Volume 27.09 ،
4. GPFI .(2015) .Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) .http://www.gpfi.org/publications.
5. Haomeng Xi, J. W. (2024, March). Social governance, family happiness, and financial inclusion. Finance Research Letters, 12.
6. Helms, B. (2006). LA FINANCE -Construire des systèmes financiers inclusifs. Canada.
7. Helms, B. (2006). LA FINANCE -Construire des systèmes financiers inclusifs-. Canada.
8. Karl-Peter,Gischer, Horst,Weiß, Mirko Schackmann-Fallis .(2018) .A case for boring banking and re-intermediation .Applied Economics Quarterly ،Volume 64, Issue 3 ،Pages 199 – 238.
9. Leyshon, A., & Thrift, N. (1995). geographies of financial exclusion financial a bandonment in britian and the united ststes transactions of the institute of british. geographers, 20(3), 312.
10. M. Mostak Ahamed, S. K. (2019, January). Is financial inclusion good for bank stability? International evidence. Journal of Economic Behavior & Organization, Volume 157, Pages 414.
11. Muhammad Suhrab, P. C. (2024, March). Digital financial inclusion and income inequality nexus: Can technology innovation and infrastructure development help in achieving sustainable development goals? Technology in Society, Volume 76, 2.
12. Munacinga C, S. Z. (2021). Financial inclusion-Basic theories and empirical evidence from African countries-. Durbanville.
13. Sushanta K. Mallick M. Mostak Ahamed) .January, 2019 .(Is financial inclusion good for bank stability? International evidence .Volume 157 ،Pages 414.
14. World Bank. (2014). Global Financial Development Report. Retrieved from https://openknowledge..org/bitstream/handle/10986/16238/9780821399859.pdf.

15. ابراهيم تومي. (مارس، 2017). تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS) والمقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI) في النظام المصرفي الجزائري خلال عقد من الزمن 2006-2015. مجلة العلوم الانسانية(46)، 446.

16. أسماء سلامي، سلامي أحمد، و سلامي الياس. (04و05 فيفري، 2020). واقع البنية التحتية التكنولوجية في الجزائر. (الجزائر، المحرر) مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الخامسة: أداء المؤسسات في ظل الاقتصاد الرقمي.
17. الجريدة الرسمية. (2018). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية. الجزائر.
18. القانون النقدي والمصرفي. (12 يونيو، 2023). القانون رقم 23-09 ، المؤرخ في 12يونيو سنة 2023،الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي في العدد 43 من الجريدة الرسمية، ليوم 27 يونيو 2023.
19. أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (جويلية، 2020). الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية. (مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية بالتعاون مع جامعة كاي، المحرر) مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية(98)، 21.
20. بنك الجزائر. (2022).
21. بنك الجزائر. (2022). تقرير بنك الجزائر 2018. الجزائر.
22. بنك الجزائر. (سبتمبر 2023). التقرير السنوي2022 التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر.
23. جواد الشمري كمال كاضم، و شاكر الفتلاوي ريام فاضل. (2016). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي(دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016). المجلة العراقية للعلوم الادارية، 16(63).
24. حسن ابتسام علي، و آخرون. (2020). دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الاسلامي. (جامعة المستنصرية، المحرر) مجلة الادارة والاقتصاد(124).
25. حسن علي أحمد علي. (أفريل، 2022). أثر الشمول المالي على الفقر في كينيا منذ عام 2005. مجلة الدراسات الافريقية، 44(2).
26. دراجي كريمو، و زهير بن دعاس. (2016). تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الالكترونية(ATCI&ARTS) في النظام المصرفي الجزائري. مجلةRevue d'economie et de statistique appliquée، 13(2)، 56-57.
27. رمضان عارف. (جانفي، 2020). اطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للجد من مخاطر الشمول المالي. مجلة البحوث المالية والتجارية، 21(01).
28. زيتوني عبد القادر. (2023). أدوات وتقنيات التمويل البنكي ، اقتصاد البنوك والتقنيات البنكية. دار اليازوري العلمية.
29. سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية. (2022). الجزائر.
30. سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية. (2022). الجزائر.
31. سمير عبد الله. (2016). الشمول المالي في فلسطين. (معهد الأبحاث الفلسطيني(ماس)، المحرر) 16.
32. عبد القادر زيتوني. (2023). أدوات وتقنيات التمويل البنكي. عمان،الاردن: دار اليازوري العلمية.
33. لمياء عماني، وفاء حمدوش، و عائشة سلمى كيحلي. (2020). استراتيجية الشمول المالي رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(ABPR)، 9(2)، 36.
34. ليلى اسمهان بقبق. (2022). أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 18(29)، 169.
35. محمد طرشي، رضوان انساعد، و عمر عبو. (25 ديسمبر، 2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. (جامعة حسيبة بن بوعلي، المحرر) مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 01(01).
36. مفتاح غزال، و مراد بركات. (أفريل، 2020). الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة.
37. مليكة كركار. (2019). الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10(03).
38. ناصر صلاح الدين غربي، سعدوني محمد، و بوغرارة بومدين. (ديسمبر، 2021). سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية. (جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، المحرر) دفاتر MECAS، 17(4).
39. وفاء حمدوش، و أيمن بوزانة. (جويلية، 2021). تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2018). (جامعة المسيلة، المحرر) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 06(01).
40. وفاء حمدوش، و أيمن بوزانة. (2021). تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2018). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 06(01)، 469-470.